

«التخطيط» تطرح رؤيتها لتحقيق الاهداف الانمائية للألفية القادمة

الصمادي: حققنا انجازات ملموسة في مجال تطوير الشراكة من أجل التنمية والاندماج في الاقتصاد العالمي

عملنا على ترسيخ المقومات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي النوعي المستدام



الديار - وسام نصر الله

طرح وزير التخطيط والتعاون الدولي رؤيتها الخاصة لخطة عمل وطنية تمكن الأردن من التصدي لتحديات تحقيق الاهداف (الغايات) الإنمائية للألفية. وأعلنت الوزارة وبالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة العاملة في الأردن في احتفال رسمي اقيم امس بحضور الامير رعد بن زيد والامير مرعد بن رعد عن صدور تقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية تحت عنوان «الاستثمار في التنمية» خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية.

وقال الدكتور تيسير الصمادي وزير التخطيط والتعاون الدولي ان اطلاق تقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية والذي يأتي تحت عنوان «الاستثمار في المستقبل» خطة عملية لتحقيق الاهداف الإنمائية للألفية، جاء ليلقي الضوء على واقع تحقيق مجموعة الاهداف النبيلة. ويقترح جملة من التوصيات التي من شأنها ان تساعد في تمكين الدول النامية من تحقيق اهدافها الوطنية.

واضاف ان نتائج التقرير الوطني جاءت لتؤكد، بما لا يدع مجالاً للشك، ان الأردن يسير بالاتجاه الصحيح نحو تحقيق الاهداف المنشودة مما يؤكد على نجاعة السياسات والبرامج التنموية التي تم تبنيها على مدى السنوات القليلة الماضية، على الرغم من الأحداث الجسام التي شهدتها المنطقة والعالم.

الامير رعد والحضور

واشار الدكتور الصمادي الى ان نتائج التقرير تم الاستفادة منها بشكل كبير اثناء اعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأعوام (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦).

وقال ان الأردن قد خطا خلال السنوات القليلة الماضية خطوات ملموسة في ترسيخ المقومات الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي النوعي المستدام، من حيث تعزيز الاستقرار المالي والتدني، والانفتاح الاقتصادي والاندماج مع الاقتصاد العالمي، والشروع في اصلاح القطاع العام وتهيئة البيئة التشريعية والتنظيمية المناسبة وبناء الركائز للاقتصاد المعرفي. وبين الوزير ابرز نتائج التقرير الوطني والتي جاءت لتؤكد نجاعة النهج التنموي من حيث انخفاض نسبة من يعيشون على اقل من دولار في اليوم بأكثر من (٤٠٪) خلال الفترة ١٩٩٢ - ٢٠٠٢، وانخفاض معدل الأمية وخصوصاً في الفئة العمرية (١٥-٢٤) عاماً بأكثر من النصف لتصل الى (٢٠٪) بعد ان كانت (٢٠٦٪) عام ١٩٩٠. وكذلك الغاء الفجوة الجندرية تقريباً في مجال التعليم، حيث وصلت نسبة الطالبات الى الطلاب في مراحل التعليم العالي الى اكثر من ٩٨٪. وكذلك ارتفاع نسبة الإناث المتعلمات الى الذكور في الفئة العمرية (١٥-٢٤) عاماً الى ما نسبتها (٩١٪).

واضاف ان من بين نتائج التقرير مؤشرات انخفاض نسبة وفيات الاطفال بما يزيد على (٥٠٪) مقارنة مع النسبة المستهدفة بحلول عام ٢٠١٥ وهي (٧٥٪) وتحقيق أكثر من (٥٠٪) من هدف تخفيض معدل الوفيات اثناء الولادة للأمهات في مجال البيئة. فقد حقق الأردن انجازات كبيرة في هذا المجال من حيث توفير مياه الشرب الى ما يزيد على (٩٦٪) من السكان على الرغم من شح المصادر المائية. كما تضاعفت رقعة الأراضي المخصصة

الملكة مشيرة الى ان لجنة التوجيه التي تم تشكيلها مؤخراً للورة برنامج العمل الوطني تقدم ليلاً واضحاً على جهود الأردن في ضمان التنمية لجميع المواطنين، مؤكدة ثقتها بأن تقرير الازن للاهداف الإنمائية للألفية بمؤدوره ان يسهم مساهمة هامة في برنامج العمل الوطني. وكان مدير عام «مشروع الأمم المتحدة للألفية» البروفيسور جيفري زاكر، من جامعة كولومبيا، قد قدم التقرير رسمياً للأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، بتاريخ ١٧ كانون الثاني ٢٠٠٥ حيث يتخذ المشروع مركزاً له في المقر الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمدينة نيويورك ويعتمد على مجموعة من السحوت الشاملة أجرتها عشر فرق عمل متخصصة على مدى عامين تضم ٢٦٥ خبيراً دولياً في مجالات مختلفة. وعملت تلك الفرق على تشخيص القيود الرئيسية التي تقف حجر عثرة في سبيل تحقيق الاهداف الإنمائية للألفية، واوصت بأجراءات ينبغي اتخاذها لضمان السير كما هو مخطط من أجل تحقيق الاهداف الإنمائية للألفية بحلول العام ٢٠١٥ من قبل كافة الدول.

وكشف «تقرير الأردن بخصوص الغايات الإنمائية للألفية» الذي تم الإعلان رسمياً عن صدوره في شهر تشرين الأول من العام الماضي بمناسبة الاحتفال بيوم الأمم المتحدة، ان الأردن من المتوقع ان يحقق معظم الاهداف الإنمائية للألفية. وقد كان التقرير الأردني بمثابة محاولة أولية لرصد ومتابعة التطورات اللازمة لتحقيق تلك الغايات بالنسبة للأردن. وفي هذا الصدد، فقد اقيمت قاعدة بيانات في دائرة الإحصاءات العامة لتتضم الى قواعد البيانات الأخرى في المملكة التي اقيمت بغرض التخطيط للتنمية المستدامة من تسهيل اتخاذ قرارات مبنية على اساس معلومات دقيقة وحديثة.

للغايات والمحميات الطبيعية. وأوضح ان الرؤية التنموية في الأردن تتقاطع وتتفق مع ما جاء في التقرير من ان محاربة الفقر ان تكون محدية دون التعامل مع مسبباته بمنظور شعولي يأخذ بعين الاعتبار تمكين الفقراء من المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات التي تتعلق بمستقبلهم لذلك فقد قامت الحكومة باجراء مسح شامل للمناطق التي تم تحديدها كجيوب فقر في تقرير تقييم الفقر الذي تم اعداده مؤخراً بالتعاون مع البنك الدولي بالإضافة الى مجموعة أخرى من الاجراءات الهادفة الى محاربة الفقر، من خلال برنامج تعزيز الانتاجية الاجتماعية والاقتصادية. وقال انه ورغم تحقيق العديد من الانجازات التنموية في الازن الا ان هناك العديد من التحديات التنموية التي لا زالت تواجه الاقتصاد الأردني ومنها ما يتعلق بالمستحقات المتسارعة لظاهرة العيلة وأهمية التجاوب معها خصوصاً في مجالات تحسين الكفاءة والانتاجية والتنافسية، وشح المصادر المائية، وعبء الميونيوية الخارجية، وضعف مشاركة المرأة في سوق العمل، ومشكلتي الفقر والبطالة على الرغم من النجاحات المتحققة في الحد منها. من جهتها قالت كريستين ماركاب المنسق المقيم للأمم المتحدة ان الأردن ماض في مساره الصحيح نحو تحقيق معظم الغايات الإنمائية للألفية بحلول العام المحدد لذلك، وهو العام ٢٠١٥ لكن ينبغي على المملكة ان تبتذل قصارى جهدها لمواجهة التحديات بالطريقة التي تتطلبها تلك التحديات، بل وتستحقها. وانه يجب ان يشهد العام ٢٠٠٥ بداية لقرن من العمل الجسور بالنسبة للمملكة. واضافت ان الأردن تحت قيادة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني كان على الدوام يضع قضايا التنمية كاولوية على جدول اعماله، فجالاته كان دائماً يريد ان يشعر كل مواطن أردني بشمار جميع البرامج الإنمائية التي تنفذ في